الأنباء
السبت 25 مايو 2013

«ضمان الاستثمار» تجاهد لتخفيف وطأة الاضطراب السياسي عن التدفقات الاستثمارية البينية

فهد راشد الإبراهيم

أدت الاضطرابات السياسية التي تمر بها عدة دول عربية إلى تراجع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات البينية بين تلك الدول، ما دفع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) إلى تكثيف جهودها لتخفيف وطأة تداعيات تلك الاضطرابات على حجم تدفق الاستثمارات البينية.

وكشف مدير عام المؤسسة فهد راشد الإبراهيم لـ «إيلاف» أن تكثيف نشاط المؤسسة في المنطقة العربية منذ بداية الأحداث أدى إلى رفع القيمة الإجمالية لعمليات التأمين المبرمة خلال العامين 2011 و2012 إلى نحو 3,2 مليارات دولار، مع نمو واضح في حجم العمليات، «وفي آخر اجتماع لمجلس مساهمي المؤسسة الذي انعقد في دبي في أبريل2013، تم إقرار زيادة رأسمال المؤسسة بقيمة 150 مليون دولار، ليصبح 345 مليون دولار، لمواكبة النمو في الطلب على خدماتها بشكل عام، خصوصا مع تنوع وتعدد تلك الخدمات، وكذلك في ضوء تأثيرات الأحداث الأخيرة، ولا ننسى أن المؤسسة تحملت مسؤولياتها تجاه العديد من المستثمرين والمصدرين في مختلف الدول العربية، على الرغم من أن الأحداث التي شهدتها بعض الدول في المنطقة لم تستوجب مخاطر تضطرها إلى دفع تعويضات لعملائها خلال الأعوام 2010 و2011 و2012».

أهمية الاستثمار الأجنبي

على صعيد تأثر الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية بالأحداث، قال الابراهيم إن الأرقام الأولية تؤكد تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بسبب الأحداث الأخيرة، حيث بلغت نحو 43 مليار دولار في العام 2011، مقارنة بـ 68,6 مليار دولار في العام 2010، وهذا رقم ضعيف مقارنة بتدفقات العام 2008 الذي بلغ 96,3 مليار دولار.

وقد رد الابراهيم هذا الهبوط لأسباب عديدة، «أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته المنطقة نتيجة أحداث الربيع العربي والتحركات الشعبية وما لازمها من تغييرات جذرية في القيادات السياسية ونظم الحكم والقوانين والتشريعات ومناخ الاستثمار بشكل عام، فضلا عن الهبوط الاقتصادي في العديد من الدول المصدرة الرئيسية للاستثمارات، ولاسيما دول منطقة اليورو».

خصم على أسعار المكالمات بعد الدقيقة الثالثة
«VIVA» تقدم عرضاً خاصاً لعملاء الدفع الآجل والمسبق احتفالاً بعيد استقلال المملكة الأردنية

استمرارا للعروض الشائقة بمناسبة الاحتفالات الوطنية، أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA عن طرح عرض خاص لعملاء الدفع الآجل والمسبق بمناسبة عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، ومع هذا العرض المميز، سيتمكن العملاء من الاتصال بعائلاتهم وأصدقائهم في المملكة الأردنية مقابل 50 فلسا للدقيقة الواحدة بعد الدقائق الثلاث الأولى من المكالمة. ويسري هذا العرض يوم 25 مايو 2013.

واقتناعا بأهمية دعم الجاليات المقيمة في الكويت وتلبية احتياجاتها، تحرص شركة VIVA على استحداث الفرص لعملائها وتقصي الوسائل المتنوعة المتاحة حرصا منها على خدمة مختلف الجاليات ومراعاة ثقافتها عبر تقديم كل ما هو جديد ومميز في عالم الاتصالات.

وبمناسبة ذكرى عيد الاستقلال، تتقدم شركة VIVA من أبناء الجالية الأردنية في الكويت بأحر التهاني وأصدق التمنيات بموفور الصحة والسعادة. ويستطيع العملاء الراغبون في الاستفادة من هذا العرض المميز زيارة أي من فروع شركة VIVA للحصول على مزيد من المعلومات.

ولمعرفة المزيد حول العروض والمنتجات والباقات العديدة الأخرى التي تقدمها شركة VIVA بأسعار تنافسية.

بوستر العرض

خصم 50٪ على الرسائل و20٪ على المكالمات الدولية إلى الأردن
«زين» تشارك الجالية الأردنية احتفالاتها بذكرى عيد الاستقلال

أعلنت زين عن تقديم تخفيضات على الرسائل النصية القصيرة الدولية والمكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 25 الشهر الجاري، وذلك بمناسبة ذكرى عيد الاستقلال الذي يوافق يوم السبت.

وذكرت الشركة أنها قامت بتقديم هذا العرض على مدى السنوات الماضية في إطار حرصها الشديد على مشاركة كافة عملائها في جميع مناسباتهم، خصوصا أنها تعتبرهم الشريك الرئيسي لها في عملها، ولتكون أول شركة اتصالات تبادر إلى تقديم تخفيضات بهذا الحجم، ليصل الخصم على الرسائل الدولية القصيرة إلى 50٪ للرسالة الواحدة و20٪ على المكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

وقدمت الشركة التهنئة لكل شعب المملكة الأردنية الشقيق، ولكل قياداته ولأركان سفارتها في الكويت وجميع إخواننا المقيمين من الجالية الأردنية في هذه الذكرى.

وأكدت زين أنها تحرص باستمرار على المشاركة الفاعلة بالمناسبات الوطنية وبمختلف المناسبات السعيدة، ومنها الأعياد الوطنية التي تعيشها كل الشعوب.

وأضافت أن التخفيضات تسري على جميع الرسائل النصية القصيرة SMS والمكالمات الصوتية الصادرة إلى الأردن يوم 25 مايو وتستمر لمدة 24 ساعة، شاملة جميع عملاء الدفع الآجل والدفع المسبق.

طالبات ثانوية فاطمة الهاشمية في ضيافة «الوطني»

طالبات ثانوية فاطمة الهاشمية في لقطة جماعية خلال زيارتهن إلى البنك الوطني

استضاف بنك الكويت الوطني طالبات من ثانوية فاطمة الهاشمية في زيارة ميدانية للتعرف على العمل المصرفي وطبيعة عمل إدارات البنك المختلفة.

وكان في استقبال الطالبات فريق العلاقات العامة في البنك الوطني، حيث جال معهن في إدارات البنك المختلفة والقاعة المصرفية، وقدم لهن شرحا عن الخطط التسويقية وكيفية تطبيقها. كما قام بتعريفهن على خدمات الوطني المصرفية الموجهة لطلبة المرحلة الثانوية والجامعات والمعاهد وخاصة حسابي الأزرق والشباب المصممين لتلبية متطلبات الشباب في هذه المرحلة العمرية.

ويواصل البنك الوطني استضافته للطلاب والطالبات من مختلف المدارس في الكويت من منطلق اهتمامه بالقطاع التعليمي وحرصه على فتح قنوات للتواصل مع الشباب للتعرف أكثر على اهتماماتهم، وتوظيف هذه الاهتمامات في خدمات جديدة يقدمها البنك الوطني لهم.

وبدورهن، تفاعلت الطالبات مع ما قدمه فريق العلاقات العامة من شرح حول العمل المصرفي والتعريف بالخدمات المتنوعة التي يوفرها البنك، وتجولن في قسم صناديق الأمانات، حيث تعرفن على أهمية توافر مثل هذه الصناديق لتأمين الحماية والأمان للمقتنيات الثمينة.

ويحرص البنك الوطني على التواصل مع المؤسسات التعليمية والاهتمام بشريحة الشباب، ليس فقط من خلال الخدمات التي يوفرها البنك لهذه الفئة من العملاء، ولكن أيضا من خلال توفير العديد من الفرص التدريبية مثل التدريب الميداني وبرنامج التدريب الصيفي.

«الخليج» يعلن الفائزين في حساب الدانة

أعلن بنك الخليج في 19 مايو الجاري عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة للفترة من 19 مايو إلى 23 مايو. هذا وتمنح السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي لكل فائز يتم الإعلان عن اسمه في كل يوم عمل من أيام الأسبوع، والفائزون هم: غسان خليل الحداد، نورة مرزوق علي البحر، أبرار محمد عبدالله الشمري، نوري دانه عويجان، ندا شباب مصلح الديحاني، موسى حسين محمد دشتي، حسن علي حسين عبدالله، مصطفى علي أحمد باش، نضال جمال سعدالدين، فهد يوسف صالح الفضالة.

ويتضمن البرنامج لسحوبات الدانة المجدولة لعام 2013 سحوبات الدانة يوميا على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي (أيام العمل). أما السحوبات ربع السنوية على الجوائز الكبرى فستجرى كالعادة حيث السحب ربع السنوي الثاني الذي سيجرى في 27 يونيو على ثلاث جوائز نقدية بقيمة (250ألف د.ك، 125 ألف د.ك. و25 ألف د.ك.) يليه السحب ربع السنوي الثالث الذي سيجرى في 26 سبتمبر على الجوائز التالية: (500 ألف د.ك.، 125ألف د.ك. و25 ألف د.ك.) أما السحب الرابع والأخير فسيكون في 9 يناير 2014 على الجوائز النقدية بقيمة 50 ألف د.ك. و250 ألف د.ك. كما سيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2013 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار كويتي.

هذا ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج بأنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء أيضا على توفير المال. فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز.

كما يمنح حساب الدانة أيضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

«غرفة دبي»: «التملك الحر» يجذب الاستثمار الأجنبي في البناء والتشييد

أكد تقرير لغرفة تجارة وصناعة دبي، أن السياسات الحكومية الداعمة للاستثمار مثل السماح بالتملك الحر لغير المواطنين والخليجيين، ستؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البناء والتشييد في الإمارات.

وتوقع التقرير أن يظهر قطاع البناء والإنشاء في الإمارات نموا مستداما في الأعوام الثمانية المقبلة حتى عام 2021، مع الزيادة المستمرة في عدد الأجانب، الذين يعتبرون المحرك الرئيسي للنمو، وزيادة الطلب على العقارات السكنية والتجارية في الإمارات، مشيرا إلى أن إسهام قطاع البناء في الناتج المحلي الإجمالي للدولة سيبلغ 11,1٪ في عام 2015، يرتفع إلى 11,5٪ في عام 2021. وقال متخصصان في قطاع البناء والتشييد لـ «الإمارات اليوم» إن الطلب على المقاولات جاء نتيجة طلب لافت على العقارات السكنية، لافتين إلى حالة الاستقرار الأمني والسياسي التي تتسم بها الإمارات، ما يجعلها جاذبة للاستثمارات. وأكدا أن شركات مقاولات عربية عدة بدأت تدشين أنشطتها محليا، متوقعين أن تصبح السوق أكثر استقرارا ونضجا.

دلائل التعافي

وتفصيلا، أكد تقرير لـ«غرفة تجارة وصناعة دبي» أن قطاع البناء والتشييد في الإمارات أظهر في عام 2011، دلائل محدودة على التعافي، مشيرا إلى أن القطاع يسعى إلى الوصول لمستويات ما قبل الأزمة العالمية. وأضاف أنه منذ بداية عام 2012، كشف مجال بناء العقارات السكنية عن بعض علامات الاستقرار، خصوصا في دبي، مدعومة بشكل رئيسي بتداعيات «الربيع العربي» في المنطقة، ما عزز من سمعة الإمارات، ملاذا آمنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وأوضح أنه على المدى القصير، قد تتأثر توقعات بناء العقارات السكنية في الإمارات، نسبة للعرض المفرط من الوحدات السكنية في السوق، إلا أنه على المدى الطويل، سيكتسب بناء العقارات السكنية في الإمارات زخما، بناء على التفاؤل الناجم عن زيادة عدد السكان، ومسار النمو الاقتصادي المستقر.

عائدات الإيجارات

وتوقع التقرير أن تظل عائدات الإيجارات «تحت الضغط» على المدى القصير، بسبب تراجع الإيجارات، على خلفية ارتفاع معدلات العقارات الخالية، لافتا إلى أنه على المدى الطويل سيستمر مجال بناء العقارات التجارية في الاستفادة من عائدات الإيجارات، مقارنة بأسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما سيجذب استثمارات أجنبية مباشرة.

وذكر التقرير أن السياسات الحكومية المعززة في دول الخليج، خصوصا الإمارات، ستؤدي إلى جذب مزيد من الشركات الأجنبية للعمل في مجال البناء والتشييد في المستقبل القريب، متوقعا أن يستمر هذا الاتجاه العام في عام 2013، إذ ستعزز عقود جديدة للبناء والبنية التحتية، فضلا عن المشروعات المستمرة، من نمو المجال في الإمارات.

وكانت دول الخليج انخرطت، أخيرا، في تطوير قطاعاتها غير النفطية، وسيلة لتقليل اعتمادها على الصادرات النفطية، فأطلقت عددا من المشروعات المميزة مع منح أولوية استراتيجية لقطاعي البناء والعقارات.

وأظهر التقرير أن استراتيجية التنوع تلك، أدت إلى حدوث تحول بارز في مجال البناء والتشييد في دول الخليج بكاملها، من حيث التغيرات الواضحة في تعقيد ونوع وحجم مشروعات البناء، مشيرا إلى أنه مع بدايات الأزمة المالية في عام 2008، وما صاحبها من تدهور في أسعار النفط، سجل قطاع البناء تباطؤا في دول الخليج.

ازدهار قطاع التشييد والبناء في دبي

مركز استثماري

وأضاف تقرير «الغرفة» أن سعي الإمارات إلى أن تصبح مركزا للاستثمارات العالمية دفع إلى ظهور العديد من مشروعات البناء الرئيسة ضمن شرائح البنية التحتية والوحدات السكنية وغير السكنية، مشيرا إلى أن البنية التحتية للنقل شهدت نموا استثنائيا، خصوصا في مشروعات مثل توسعة مطار دبي الدولي، الذي بلغت كلفته 7,8 مليارات دولار، وكذلك إعادة تطوير مطار أبوظبي الدولي بكلفة 6,8 مليارات دولار.

ورأى التقرير أن السياسات الحكومية الداعمة للاستثمار مثل السماح بالتملك الحر لغير المواطنين والخليجيين، ستؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البناء والتشييد، إذ سيركز عدد متزايد من الأجانب على تملك العقارات في أنحاء مختلفة من الإمارات».

مستثمر عربي يشتري أرضاً في دبي لإقامة مدينة متكاملة تتجاوز كلفتها المليار درهم

في واحدة من أكبر الصفقات العقارية هذا العام، اشترى مستثمر عربي أرضا بمساحة 4,6 ملايين قدم مربعة في منطقة وادي الصفا وتقع في إطار مشروع دبي لاند التابع لمجموعة دبي للعقارات العضو بدبي القابضة.

وبحسب صحيفة البيان، تجاوزت قيمة الأرض 110 ملايين درهم لكن مصادر رسمية مطلعة أكدت أن قيمة الاستثمارات التي سيضخها المستثمر وشركاؤه تتجاوز مليار درهم.

وأصدرت دائرة أراضي وأملاك دبي أمس شهادة ملكية الأرض في غضون 30 دقيقة.

وتعد عمليات تسجيل الملكيات العقارية وتسليمها للملاك في الدائرة الأسرع عالميا.

وبحسب المصادر، فإن المستثمر تقدم بالمخططات الهندسية الخاصة بالمشروع إلى بلدية دبي ومجموعة دبي للعقارات وباقي الدوائر الحكومية ذات الصلة لاستحصال الموافقات الأصولية على الشروع بعمليات البناء في غضون شهر يونيو المقبل.

وطبقا للمعلومات فإن المستثمر يعتزم تشييد مدينة كاملة متعددة الاستخدامات وتتكون من ثلل ومنازل سكنية وجامعة ومنتجع ومراكز تجارية وخدمية.

بعد 4 سنوات عجاف.. عقارات دبي تحلق «قياسية»

يشهد سوق العقار في إمارة دبي على وجه الخصوص دون الإمارات انتعاشا ملحوظا، وزادت أسعار بعض المناطق بشكل «قياسي» وفق إحصائيات البيع في الشهور الأخيرة.

ووفقا للاقتصادية، فقد سجلت أسعار بعض العقارات الفاخرة في دبي مستويات قياسية في الآونة الأخيرة، مع انتعاش القطاع العقاري في الإمارة التي عانت انتكاسة استمرت 4 سنوات منذ أزمة ديون دبي عام 2008، وتذكر تقارير متخصصة أن القطاع العقاري في دبي، شهد ارتفاعا بنسبة تصل إلى 6٪ في الربع الأول من العام الحالي.

وبحسب تقرير صادر عن «دويتشه بنك»، ظلت أسعار الشقق السكنية أدنى وراوحت بين 43 و61٪ عن ذروتها، وبالنسبة لأسعار الڤلل بين 12 و49٪ عن الذروة.

بينما ذكرت شركة الاستشارات العقارية نايت فرانك، أن أسعار العقارات في دبي ارتفعت أكثر من 18٪ في الفترة بين مارس 2012 حتى مارس 2013، لتحافظ الإمارة على مركزها كخامس أفضل الأسواق العقارية أداء في العالم.

ووفقا للمؤسسة ارتفعت أسعار العقارات في دبي بنسبة 5,4٪ في الربع الأول من العام الجاري، واحتلت دبي المركز الرابع بين 29 مدينة عالمية من حيث أداء القطاع العقاري.

وكانت دبي هي المدينة الوحيدة في الشرق الأوسط على هذا المؤشر، وتقدمت على هونغ كونغ وموناكو ولندن وموسكو، بحسب تقرير المؤسسة.

وأشار تقرير لشركة «جونز لانج لاسال» للاستشارات والأبحاث العقارية، إلى أن جميع القطاعات العقارية في دبي تجاوزت مستويات القاع خلال الربع الأول من هذا العام للمرة الأولى منذ منتصف عام 2008، إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، لتبدأ مرحلة التسارع في معدلات الإيجار، التي تصدرتها العقارات الفندقية، ثم السكنية.

وسجلت أسعار العقارات في الإمارة ارتفاعا متواصلا منذ العام الماضي وصل إلى 20٪ لبعض المناطق وخاصة الڤلل.

وأظهرت بيانات لدائرة الأراضي والأملاك في دبي، أن إحدى الڤيلات في منطقة تلال الإمارات بيعت بمبلغ ضخم وصل إلى 36,5 مليون درهم أي ما يعادل عشرة ملايين دولار تقريبا خلال الربع الأول من العام الحالي، وتم تسجيل هذه الصفقة في يناير الماضي، فقد دفع المشتري مبلغ 1956 درهما للقدم المربعة الواحدة.